جامعة المنصورة

كليـة الآداب

دور الشباب في تنمية المجتمع المصري

إعـــداد

منال محمد أحمد محمد شعبان

باحث لدرجة الماجستير تخصص علم الاجتماع

كلية الآداب – جامعة المنصورة

إشـــــراف

أ.د/ مهدي محمد القصاص

أستاذ علم الاجتماع

وعميد المعهد العالي للخدمة الاجتماعية ببورسعيد

كلية الآداب–جامعة المنصورة

د./ إقبال مصطفى عبد الحكيم صادق

مدرس علم الاجتماع

كلية الآداب – جامعة المنصورة

مجـلة كلـية الآداب – جامعـة المنصـورة

العدد الثامن و الخمسون – يناير ٢٠١٦

دور الشباب في تنمية المجتمع المصري

منال محمد أحمد محمد شعبان

ملخص البحث:

يُعد الشباب الفاعل الأول في عملية التنمية في المجتمع لأن من أبرز عوامل نجاحها هو المورد البشري الذي يعتبر أساسها، وبناءً عليه فإن نجاح التنمية في أي مجتمع مرهون بانخراط الشباب بكل انتماءاتهم وشرائحهم، وأن أي تهميش أو إغفال لهذه القوة الجديدة الفاعلة في حاضر التنمية هو انتكاسة في مستقبلها. ويهدف البحث للتعرف على دور الشباب الفعَّال في تنمية المجتمع وأثره في تحقيقها، ويعتمد البحث على المنهج الوصفي مستعيناً بأداة الاستبيان وذلك بالتطبيق على عينة قوامها ٢٠٣ مفردة من الشباب (بمدينة المنصورة). وجاءت نتائج البحث لتؤكد أن هناك تأثير كبير لدور الشباب في تنمية المجتمع، واستفادة كبيرة من طاقات الشباب، شريطة أن يتم توجيهها التوجيه الصحيح جنباً إلى جنب مع توجيه الاستثمارات الأجنبية نحو القطاع الإنتاجي العيني بدلاً من الخدمي.

Abstract

Youth is the first actor in the process of development in the community that the main success factors is the human resource which is the basis, Accordingly the success of the development of any society depends on the involvement of youth of all backgrounds and segments, and that any omission or marginalization of these new power players in the present development is a setback in its future. The research aims to identify the effective role of youth in the development of society and its impact in their investigation, Researcher also depends on the descriptive analytical method using a tool the questionnaire and that application on a sample of 203 single youth (in Mansoura).The search results confirmed that there is a significant effect of the role of youth in community development, and take advantage of the large youth energies, provided that proper guidance is routed along with the foreign investments directed towards the productive sector rather than in-kind service.

المقدمة:

يقف الشباب إلى جانب مؤسسات المجتمع التي تضع تنمية المجتمع نصب أعينها، مقدمةً تعهدها والتزامها توفير الأمن والتنمية الاقتصادية وتقليص نسب البطالة والحد من التضخم وتحسين التعليم والصحة وغيره، وامتداداً لدور المجتمع في مواجهة التحديات والأزمات، بل قد يكون في بعض الأحيان دوره سباقاً في معالجة القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية عن الدور الذي تقوم به الدولة، وليس تكميلي.

ويُعد الشباب الفاعل الأول في عملية التنمية في المجتمع لأن من أبرز عوامل نجاحها هو المورد البشري الذي يعتبر أساسها؛ لأن الشباب يشكلون الشريحة الأكبر في المجتمع ومحركه الأساسي، ومع ما تشهده مجتمعاتنا العربية المعاصرة من ثورات وتحولات سياسية، كان الشباب المحرك الأول لها كقوة جديدة فاعلة ومؤثرة في الخريطة السياسية على ممارسات الحكومات، فإن تلك القوة تستدعي التفكير في ضرورة إشراك الشباب في عملية التنمية والنهوض بالوطن ومكانته.

إن إبراز خصوصية العلاقة بين موقع الشباب ودوره في التنمية تبرز من أهمية تأهيل الشابة في شتى المجالات، وإذكاء الشعور بالانتماء الوطني، ومن ثم التمكين في إدماجهم في مسارات التنمية الشاملة، كما أن أسس إعداد الشباب ومشاركتهم في تنمية المجتمع تتمثل في تشجيعهم وإعطائهم الفرصة في التعبير عن تطلعاتهم وآرائهم مع أهمية زيادة انفتاح قيادات مشاريع التغيير على أفكارهم وطموحاتهم، والدفع بهم نحو القيام بمبادرات تنموية فاعلة مع التأكيد على ضرورة إدماجهم في مشاريع التنمية والإصلاح إلى جانب رفع مستوى

مشاركتهم في قيادة تلك المشاريع والإشـــراف على تنفيذها، والعمل على اســـتبعاد نظريـــات الإقصاء والتهميش لهـــم، وتعزيـــز اســـتقلالية الانتماء والمواطنة، ومن جهة أخرى فإن على الشباب هم أنفسهم أن يبـــادروا فـــي إطـــلاق المبادرات والمشاريع، وأن يكونـــوا مـــؤثرين وفاعلين في المجتمع، ومشاركين في المشاريع التنموية المختلفة، وبناءً على ماسبق فإن نجاح التنمية في أي مجتمع مرهون بانخراط الشباب بكل انتماءاتهم وشرائحهم، وأن أي تهمـــيش أو إغفال لهذه القوة الجديدة الفاعلة فـــي حاضـــر التنمية هو انتكاسة في مستقبلها.

أهداف البحث

١. التعرف على دور الشباب الفعَّال في تنمية المجتمع وأثره في تحقيقها.
٢. الكشف عن المحددات الأساسية للتنمية في المجتمع.
٣. إلقاء الضوء على الرؤية المستقبلية لدور الشباب ومدى قيامه بواجباته تجاه مجتمعه.

تساؤلات البحث

يتمثل التساؤل الرئيس للبحث فيما يلي:

- ما دور الشباب في تنمية المجتمع المصري؟

الإطار المنهجي للبحث

يعتمد البحث على نظريتي الدور ورأس المال البشري، حيث يرى **منظـــرو الـــدور** أن العالم الاجتماعي شبكة من الأوضاع أو المراكز المتداخلة، والتي يؤدي الأفـــراد داخلهـــا أدواراً متعددة، ويمكن أن نميز لكل وضع مثلما تحـــدد لدي الجماعات والطبقات والأوضـــاع المتباينـــة أنواعاً متنوعة من التوقعات تُحدد كيف يـــؤدي الفاعلون سلوكهم بطريقة مميزة، وهكذا يتكـــون التنظيم الاجتماعي من أنواع متعددة من شبكات المراكز والتوقعـــات. وتُحلـــل المراكـــز عـــادة باستخدام مفهومات توضح كيف تتـــداخل هـــذه المراكز سوياً، لتُشكل أنماطاً مختلفة في إطـــار مجموعة من الوحدات الاجتماعيـــة، وتصـــنف شبكات المراكز إلى أشكال في إطار مجموعـــة متغيرات مثل الحجم ودرجة التبـــاين، ومـــدي تداخل وتعقد العلاقات المتبادلة، وتتراوح هـــذه الأشكال إبتداء من أنماط الجماعـــات المتنوعـــة وإنتهاء بالأشكال الكبرى للتنظيم الجمعي، ورغم أن بعض أشكال التحليـــل تهـــتم بالخصـــائص الرسمية لهذه المراكز، فمن النادر أن تحلل شبكة المراكز بعيداً عن أنماط التوقعـــات الملازمـــة والمصاحبة لها(١).

ويرتبط الأفراد معـــاً بســـبب الاعتمـــاد الوظيفي المتبادل بين الأدوار التي يؤدونها، ومن المعروف أن أشخاصاً حقيقيين هم الذين يشغلون الأدوار، وأنه ليس هناك شخصان متماثلان تماماً في كل الخصائص والصفات والقيم. فكل فـــرد يطبع دوره الوظيفي بطابع منفرد متميز، ينبـــع من خصائص نمط سلوكه الفعلي(٢). وقد برزت ثلاثة تصورات أساسية للدور تمثلت فيما يلي:

الأدوار المفروضة الملزمة، يصـــاحب إضـــفاء التأكيد على توقعات الأفراد الذين يشغلون مراكز معينة، افتراض مـــؤداه أن العـــالم الاجتمـــاعي

يتكون من مجموعة قواعد ملزمة واضحة نسبياً، ومن ثم ينظر إلى ذات الفرد ومهارات لعب الدور باعتبارهما يعملان معاً لمواجهة تلك القواعد الملزمة.

الأدوار الذاتية، ولما كانت الذات مثل المنشور في علم الطبيعة توصل كل التوقعات، فإن هذه التوقعات تخضع لتفسيرات الأفراد الذين يشغلون المراكز، وعندما تؤكد المفهومات على إدراكات وتفسيرات التوقعات، فإن العالم الاجتماعي يدرك باعتباره مكوناً من إطار المقاييس الذاتية للأفراد في مواقف التفاعل.

أداء الدور، وفي التحليل النهائي يكشف لنا السلوك عن التوقعات والمقاييس الذاتية التي يقيس بها الأفراد هذه التوقعات، وعندما تعطي الأولوية للتصورات المتعلقة بالسلوك الظاهر يدرك العالم الاجتماعي باعتباره شبكة من أنماط السلوك المتداخلة(٣).

أما **نظرية رأس المال البشري** فإنها تقوم على فرضية أساسية مفادها وجود اختلافات جوهرية بين الأفراد، فيما يتعلق بكمية الاستثمار في مهاراتهم وكفاءاتهم وخبراتهم وقدراتهم، وينحر عن هذا التمايز ضرورة وضع المنظمة لمجموعة من الاستراتيجيات والسياسات للتعامل مع الفروق الفردية بما يعود عليها بنتائج اقتصادية مجدية، ووفقاً لهذه النظرية يعتبر الفرد أصلاً من أصول المنظمة ويمكن تحديد قيمته، ويهدف المفهوم إلى زيادة القيمة الرأسمالية للعاملين داخل المنظمة، ولتطبيق هذا المفهوم يتوجب على المنظمة إحداث تغيرات في سياساتها المتعلقة بالموارد البشرية حيث أثارت نظرية الاستثمار البشري لشولتز اهتمام عدد كبير من الباحثين الاقتصاديين لمعرفة إمكانية تطبيق هذه النظرية في بعض مجالات الاستثمار في الموارد البشرية، ومن أهمها التدريب والتكوين(٤).

ويتضمن رأس المال البشري العناصر التالية: المعرفة- القدرات- المهارات- القدرة على العمل، وتتضمن هذه الأخيرة الحالة الصحية والنفسية للفرد وتتأثر هذه العناصر بكلٍ من: الرضا الوظيفي – الإلتزام – الحافز الداخلي. ويحلل "مايو Mayo " رأس المال البشري وفقاً لثلاث أبعاد هي:

- القدرات والإمكانيات: وهذه تشمل مفاهيم مثل المستوى التعليمي والمهارات المهنية والخبرة والمواقف والاتجاهات وشبكة الأعمال الشخصية والقيم وتمكن الموظفين الحاليين من التحرك داخل المنظمة.
- الحافز والإلتزام: وهذه يشير إلى ربط الموظفين مصالحهم بمصالح المنظمة.
- الابتكار والتعلم: وهذه يبين درجة انفتاح الموظفين على التغيير.

وقد حاول "شولتز" البحث عن تفسيرات أكثر فعالية لتفسير الزيادة في الدخل، فسعى إلى تحويل الانتباه من مجرد الاهتمام بالمكونات المادية لرأس المال إلى الاهتمام بتلك المكونات الأقل مادية وهي رأس المال البشري، فقد لاحظ شولتز إهمال الباحثين للثروة البشرية، وتجنب

أي تحليل منظم لهذه الثروة، لذا فقد ركز اهتمامه للوصول إلى نظرية الاستثمار في رأس المال البشري تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية. ومفهوم شولتز للإستثمار في رأس المال البشري قد أسهم إسهاماً كبيراً في مجال الاقتصاد، حيث أشار إلى ضرورة اعتبار مهارات ومعرفة الفرد شكل من أشكال رأس المال الذي يمكن الاستثمار فيه، فمن وجهة نظر شولتز فإن هذا النوع من الاستثمار قد حقق معدلات أسرع للنمو في المجتمعات الغربية عما حققه الاستثمار في رأس المال المادي، ولذلك فنمو رأس المال البشري يمكن أن يكون من أهم السمات المميزة للنظام الاقتصادي(٥).

ومما سبق يتضح أن رأس المال البشري هو العلامة الفارقة والهامة في المجتمع، حيث تهتم نظرية رأس المال البشري بالعنصر الذي يتعامل مع البيانات المتاحة، والقدرة الحاسوبية اللازمة لتغيير وتحليل البيانات بشكل جذري استناداً إلى ما يُرى على أرض الواقع، وبعد تحليل دقيق اتضح أن كل من سياق التحليلات والبيانات والتقارير الخاصة، توفر الأثر الحقيقي وتساعد على الاستثمار الأمثل، وهذا هو الهدف الأكثر أهمية في تحليل رأس المال البشري(٦).

ومن هنا نجد أن نظريتي الدور ورأس المال البشري من النظريات الأكثر ملائمة لدراسة دور الشباب في تنمية مجتمعهم، ولأن دورهم حتمي لا غنى عنه في النهوض بالمجتمع، أوجب ذلك الاهتمام بهم كأهم عنصر من عناصر التنمية- العنصر البشري- ، بالتدريب وثقل المهارات من أجل الإسراع في معدل الاستثمارات والنمو الاقتصادي على أسس تنموية سليمة، ويتبع البحث المنهج الوصفي مستعيناً بأداة الاستبيان وذلك بالتطبيق على عينة قوامها ٢٠٣ مفردة من الشباب بمدينة المنصورة.

مفاهيم البحث

- **الشباب**

يُمثل الشباب في المجتمع فئة عُمرية، تتسم بعدد من الصفات والقدرات الاجتماعية والنفسية المتميزة، وتختلف بداية هذه الفئة العُمرية ونهايتها باختلاف الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية السائدة في المجتمع. وهكذا يرفض هذا التصور الحتمية البيولوجية، ويُحدد مرحلة الشباب في ضوء عدد من الخصائص المتكاملة وليست مرحلة الشباب في ضوء ذلك مرحلة منفصلة عن بقية مراحل العُمر، وخاصةً مرحلة الطفولة والمراهقة وإنما هي امتداد لهذه المرحلة الأخيرة بالذات ويجب أيضاً الاهتمام بالطفولة حتى نستطيع فهم مرحلة الشباب، إذ لابد من توافر النظام الاقتصادي الاجتماعي الذي يهيئ السبيل للانتقال إلى مرحلة الشباب، التي تحتاج إلى أداء أدوار عالية من الكفاءة، طالما أننا نعتبرها مرحلة الإنجاز(٧).

والشباب من وجهة نظر علماء الاجتماعي هم الفئة التي استوعبت مجموعة التوجيهات القيمية التي يشتمل عليها السياق الاجتماعي من خلال عملية التنشئة الاجتماعية التي تقوم بها نظم اجتماعية عديدة تعمل على أن

توائم بين التوجهات القيمية وبين إشباع الحاجات والاهتمامات الأساسية للشخصية في مستوياتها الوجدانية بحيث تؤدي هذه الموائمة إلى شغل الشباب لمكانة اجتماعية معينة وتأديتهم أدواراً في السياق الاجتماعي، كما يُشار إلى مرحلة الشباب كفترة تاهيلية تبدأ حينما يحاول بناء المجتمع تأهيل الشخص لكي يحتل مكانة اجتماعية ويؤدي دوراً في بنائه، وتنتهي حينما يتمكن الشخص من تولي مكانته وأداء دوره وبهذا يشكل الشباب فئة محددة تقع بين مرحلتين فاصلتين خلال فترة الحياة[٨].

التعريف الإجرائي للشباب: مجموعة من الأفراد يقعون في الفئة العُمرية بين (١٨ – ٤٠) سنة، يحملون من الصفات الجسمانية والقدرات النفسية والعقلية ما يؤهلهم بالقيام بفرص نماء المجتمع وصناعة مستقبله، مما يعني حتمية إشراكهم وإدماجهم في مسارات الحياة الاجتماعية والوطنية والإنتاجية، فهم يشكلون الأساس في وضع الاستراتيجية الكفيلة بتوظيف طاقاتهم الإنتاجية إلى البذل والعطاء لخدمة المجتمع وتنميته.

- **التنمية**

يُستخدم مصطلح التنمية دولياً على نطاق واسع الآن، حيث أنها لا تشير إلى عملية نمو تلقائية، وإنما إلى عملية تغيير مقصود تقوم بها سياسات محددة وتشرف على تنفيذها هيئات قومية مسئولة تعاونها هيئات على المستوى المحلي، تستهدف إدخال نظم جديدة، أو خلق قوى اجتماعية جديدة مكان القوى الاجتماعية الموجودة بالفعل، وإعادة توجيهها وتنشيطها بطريقة جديدة، وتهيئة الظروف المتعددة، لهذا الجانب من التغير الاجتماعي الذي يُطلق عليه التنمية، ومن الخصائص المميزة للتنمية أنها ليست عملية تطور تدريجي تلقائي حيث إنها تتم على أساس التدخل المستمر والمقصود في المجتمعات، وتستمر عن طريق هيئات التنمية التي تكون جزءاً من بناء الدولة[٩].

والتنمية هي حركة التغيير الارتقائي الجذري المستمر المخطط في بناء ومهام الأجهزة (أو النظم) الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. وذلك من خلال مركب الأنشطة التنموية المتناسقة والمتكاملة والشاملة والمتوازنة حكومياً وأهلياً، والذي يتمثل في الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والمادية والبشرية (دون إخلال بالتوازن البيئي) لتحقيق العدالة التوزيعية (والجيلية) للمردودات التنموية المتزايدة من الرخاء الاقتصادي والرفاء الاجتماعي والرضاء النفسي للغالبية العظمى من السكان[١٠] ويُقصد أيضاً بمفهوم التنمية انبثاق ونمو كل الإمكانيات والطاقة الكامنة في كيان معين بشكل كامل وشامل ومتوازن، سواء كان هذا الكيان هو فرد أو جماعة أو مجتمع ولهذا التعريف عناصر أساسية أهمها:

- أن التنمية عملية داخلية ذاتية، بمعنى أن كل بذورها ومقوماتها الأصلية موجودة في داخل الكيان نفسه، وأن أي عوامل أو قوى خارج هذا الكيان

لا تعدو أن تكـون سـوى عوامـل مساعدة أو ثانوية.

- أن التنمية عملية ديناميكية مسـتمرة، أي أنها ليست حالة ثابتة أو جامدة.
- أن التنمية ليست ذات طريق واحد أو اتجاه محدد مسبقاً، وإنما تتعدد طرقها واتجاهاتها باختلاف الكيان وباختلاف وتنوع الإمكانيات الكامنة في داخـل كل كيان(١١).

والتنمية عملية تحويل للوجود الاجتماعي للأفراد عن طريق تملكهم لقدرات العيش الكريم بأبعـاده (الاقتصـادية والتعليميـة والصـحية) والمعرفة والحرية والمبـادأة والمشـاركة فـي القرارات المصيرية المتصلة بحياتهم، وتكشـف هذه القدرات عن أن الوجود الاجتماعي للإنسان يتأسس على أبعاد مختلفة لا تتدرج على متصل حسب أهميتها أو موقعها النسبي فـي منظومـة الحياة، ولكنها تتوازى ويكتسب كل عنصر منها أهميته من أهمية الآخر(١٢).

التعريف الإجرائي للتنمية: هي الانتقال بالمجتمع من الوضع الثابت أو المتدني إلى وضع أعلـى وأفضل عن طريق استغلال الطاقـات البشـرية وموارد المجتمع الاستغلال الأمثل التي تتوفّر به لزيادة الإنتاج، كما أنها عملية تطوير شـامل أو جزئي مستمر وتتخذ أشكالاً مختلفة تهدف إلـى الرقي بالوضع الإنساني. فالتنمية عنصر أساسي للإستقرار والتطور الإنساني والإجتماعي، بمـا يتوافق لسد احتياجاته الاقتصادية والاجتماعيـة والفكرية.

وفيما يلي نعرض لمحاور البحث، وتتمثل في: الشباب في المجتمع المصري، محددات التنمية في المجتمع المصري، الشباب والتنمية .. بين الواقع والرؤى المستقبلية، وأخيراً نتائج البحث الميدانية.

أولاً: الشباب في المجتمع المصري ..

يُمثل الشباب الركن الحيوي في البنـاء الاجتماعي لأي مجتمع من المجتمعات على مر العصور، لذا من الحكمة أن يفسح لـه المجـال لأداء دوره المهم في مسـيرة الأمـن والتنميـة الشاملة، وهذا الدور الفعال لفئـة الشـباب لـن يتحقق إلا عندما يجد العناية الفائقـة والاهتمـام البالغ تجاه حل مشكلاته وهمومه وقضاياه وإيجاد الحلول المناسبة لها على مختلـف المسـتويات، وتُعد مرحلة الشباب من أهم المراحل التي يمـر فيها الفرد، من حيث التكوين النفسي والجسـمي والعقلـي والاجتمـاعي، وتكـوين العـادات والمهارات واكتساب القيم التي توجـه سـلوكه وتوجه تفاعله مع مجتمعه(١٣)، ويكشـف بنـاء الشخصية الشابة عن تضمنها لأربعة مكونـات أساسية:

ويُعد المكون البيولوجي: هو المكون الأول فـي بناء الشخصية ويتضمن هذا المكون مجموعـة الدوافع والحاجات والغرائز، وهي جوانب لهـا وجودها القوي في شخصية الشباب، ومن ثم فإن عدم إشباع احتياجات البُعد البيولوجي يولد توتراً واضطراباً في بناء الشخصية.

أما المكون الاجتماعي: فهو العنصر الثاني في بناء الشخصية الشابة، حيث يسعى الشباب إلـى

التفاعل مع الآخرين، وإذا كانت الشخصية الشابة هي الحالة الأكثر اقتراباً من البالغين، إلا إنها شخصيةلم يكتمل بناؤها بعد، وهو الاكتمال الذي يتحقق بشغلها لمختلف أدوارها، فإذا لم يتحقق ذلك فإن الاعتراف الاجتماعي بانتمائها لعالم البالغين قد يتأخر، وهو بالنسبة لها وضع قلق ومتوتر(١٤).

ويشكل المكون السيكولوجي: المكون الثالث في بناء الشخصية الشابة، ولأن الشخصية الشابة لم تستقر بعد، فإننا نجد أن التفاعل في إطارها يكون في أقصى ذروته بين دوافع وغرائز المكون البيولوجي وبين ضوابط المكون الثقافي والاجتماعي، ولأن الجوانب البيولوجية تكون في أقصى ذروتها حينئذٍ، فإن الضوابط الثقافية والاجتماعية تكون هي الأخرى الأكثر فعالية في هذه المرحلة لكبح انفجارات الدوافع والغرائز، ومن الطبيعي أن يؤدي هذا التفاعل إلى خلق توترات هائلة، لأن هذا التفاعل يقع على ساحة الشخصية الشابة.

أما المكون الثقافي: المكون الرابع حيث تستوعب الشخصية الشابة مضامين هذا البعد "الدين والقيم والأخلاق" من خلال عملية التنشئة الاجتماعية. ولأن الثقافة تلعب دورها في توجيه السلوكيات التي تتبع لإشباع الحاجات والغرائز، أو في تحديد حقوق والتزامات الأدوار التي تشغلها الشخصية الشابة أو عليها أن تشغلها. فإن هذا الدور الضابط للثقافة يصبح مولداً لتوتر جديد يضاف إلى التوترات السابقة، الأمر الذي يسلم في النهاية إلى عدم استقرار بناء الشخصية الشابة(١٥).

وتأتي أهمية مرحلة الشباب في أنها تمثل الذروة في قوة الإنسان وقدرته على العمل والعطاء، ويمكن تلخيص أهمية مرحلة الشباب في النقاط التالية:

١- **التمتع بالصحة والعافية:** فمرحلة الشباب هي مرحلة القوة والصحة؛ ولذلك يجب استثمارها في شئ مفيد، في تأهيل نفسه علمياً وعملياً للوصول إلى مستوى أعلى.

٢- **الذروة في النشاط والعمل:** يعيش الشباب في هذه المرحلة في أوج قوته ونشاطاته وحيويته، ويكون قادراً على العمل والإنتاج والعطاء في أقصى الحدود الممكنة، ولذلك يجب ان يقوم بالعمل الدائم والمتواصل، فهم مصدر أساسي للتغير الاجتماعي.

٣- **القدرة على تحمل المسئوليات الكبيرة:** يستطيع الشباب القيام بالمسئوليات المهمة والكبيرة؛ نظراً لامتلاكهم عناصر القوة والصحة والحيوية والحماس والاندفاع نحو العمل، وإثبات الذات(١٦).

٤- **يحتل الشباب قطاعاً أفقياً من القطاعات الرئيسية التي يتكون منها البناء السكاني للمجتمع.** كما أنه يعتبر الجسر الذي يربط بين مرحلة الطفولة بمرحلة الكبار، كما يُعد بؤرة اهتمام المجتمعات

الإنسانية وذلك لما حباه الله من طاقات تجعله أكثر قابلية للتزود بالمعرفة والخبرة.

يُعد الشباب في المجتمع أكثر الفئات التي تتسم بأعلى درجات من النشاط والحيوية: غير أن الشباب قد لا يدرك أن الوسط الاجتماعي المحيط به ليس نتاج نشاطه فحسب وإنما هو نتاج لنشطة قامت بها أجيال سابقة أيضاً، ولذلك يتجاهل الشباب حقيقة أنه نتاج للمجتمع الذي يعيش فيه، فتراهم يميلون إلى تصوير نسق ثقافي خاص بهم وهو ما يعبر عنه ثقافة المجتمع(١٧).

كما يُمثل الشباب قطاعاً كبيراً في البناء السكاني المصري، إذ تُشكل الفئة العُمرية التي تقع ما بين ١٥ – ٣٠ سنة حوالي ٣٤.٤% من إجمالي عدد السكان، مما يشير إلى أن البنية السكانية تُعد بنية شابة، ولا تقتصر أهمية هذا القطاع على الحجم فقط، وإنما تنبع من أهمية الدور المنوط بهم القيام به في المستقبل لتحقيق أهداف التنمية والنهوض بالمجتمع، فالشباب هو المحرك والدينامو الخاص بالمجتمع يدفع به إلى الأمام ويقود عملية التنمية والتغيير الاجتماعي، ولعب دوراً تاريخياً بارزاً ولعل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ خير مثال لهذا الدور، بالرغم من المشكلات التي يعانيها الشباب، منها على سبيل المثال لا الحصر(١٨):

- معاناة الشباب من ندرة الفرص وانعدام العدالة الاجتماعية.
- النظرة السلبية للنظام تجاه دور الشباب وفاعليته في تنمية المجتمع، وأنه لا يمثل إلا عبئاً على الأنظمة الحاكمة، حيث تضيق ذرعاً بهذه الكتلة المتزايدة من الشباب بدلاً من إعدادها لتكون طاقة صناعة المستقبل.
- عدم تداول السُلطة وهو نتيجة طبيعية لما سبق فنجد السُلطة مصابة بالشيخوخة، فالقيادات الحكومية تتراوح أعمارهم من (٥٥ – ٦٠) سنة، والنخبة السياسية من (٥٠ – ٨٠) سنة.

ويعيش الشباب المصري أزمة اغتراب حقيقي في مجتمعهم، وهذا الاغتراب ناتج عن طبيعة الأعراف والتقاليد التي تحكم المجتمع، وعدم تطورها بما يتناسب مع متطلبات الشباب، بخلاف عدم تطورها لكي تتناسب مع مقتضيات العصر والتطورات المحيطة في العالم الخارجي، هذا بالإضافة إلى التجاهل وعدم الاهتمام الذي تعاني منه مشاكل وقضايا الشباب، وذلك على المستوى الرسمي وغير الرسمي، فجيل الشباب هو غالباً ليس على قائمة الأولويات الرسمية، وهم في تصوُّر المجتمع جيل لم ينضج بعد، ومازال في مرحلة النمو، ولا يمكن الاعتماد عليه، وقدرته على تحمل المسئولية تكاد تكون معدومة. ويرى علماء الاجتماع أن الشباب الذين يعانون من هذه الظروف يكون أمامهم ثلاثة اختيارات فقط، هي إما الانسحاب من الواقع ورفضه وهو ما يُسمى بالاغتراب، أو الخضوع له في الوقت الذي ينفر منه، أو التمرُّد على هذا المجتمع ومحاولة تغييره ولو كان ذلك بقوة السلاح(١٩).

ومن أهم المشكلات التي تواجه الشباب وتعوق تنميتهم لمجتمعهم وقيامهم بدورهم مشكلة البطالة، حيث ترى "نجوى الفوال" أن مشكلة البطالة في مصر توجب علينا أن ننظر إلى وضع شباب الخريجين وموقعهم في المجتمع، لنرى هل يمثلون القوة الدافعة لحركة المجتمع إلى الأمام؟ وهل يؤثرون في عملية التنمية بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية أم لا؟ وذلك لأن تعطيل الشباب عن العمل ليس له فقط انعكاس اقتصادي، وإنما له أيضاً آثار عميقة سواء على المستوى الفردي، أو على المستوى المجتمعي، فعلى المستوى الفردي يتقلص دور دور الشباب العاطل وإمكاناته في تحقيق الذات، وفي شعورهبأن له قيمة إيجابية في المجتمع. والبطالة تعني –على مستوى المجتمع– خسارة المجتمع لجزء من قوة العمل، وأيضاً لقدر من طاقات التنمية ، فضلاً عما يصيب الشباب المتعطل من إحباط نفسي قد يدفعه إلى الإقدام على ممارسة سلوكيات ضارة بالمجتمع، مثل تعاطي وإدمان المخدرات، والتورط في ارتكاب العنف، ومن هنا تبرز بجلاء أهمية دور المجتمع المدني إلى جانب جهد الدولة في توقي تأثيرات البطالة السلبية، والسعي إلى توفير فرص العمل أمام الخريجين للمارسة دورهم الفعال في بناء المجتمع، وهذا ما تطلع به مؤسسات القطاع المدني في معظم الدول المتقدمة(٢٠).

فالشباب هم عصب الأمة، وهم الشريحة المنوط بها النهوض بالدولة وإحداث التنمية والابتكار والاختراع والتقدم. ويفترض في تلك الشريحة أن تكون منتجة بصورة فعالة، بمعنى أن يمثل الشباب في هذه الشريحة القوة العاملة القادرة على قيادة العملية الإنتاجية في المجتمع، وأن يناط بها إعالة الشرائح العمرية الأدنى والأعلى، وإذا كان قطاع الشباب يقع على عاتقه جهود التنمية في المجتمعات وكذلك عبء التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فعلى المستوى الواقعي يُعد الشباب وجهين لعمة واحدة، فمن ناحية يؤدي الخلل في الأنظمة الفرعية للتعليم والثقافة والإعلام والخدمة المدنية، فضلاً عن الفجوة الجيلية والفراغ الفكري والسياسي إلى كون الشباب قوة اجتماعية مليئة بمشاعر الإحباط أو الاغتراب أو اليأس وهذه هي البيئة المثلى لثقافة العنف، ومن ناحية أخرى الشباب قوة ورأس مال وثروة بشرية هائلة إذا أستثمر بحكمه ووعي وتخطيط علمي واعٍ ومستنير لطاقاتهم وترشيدها وتوجيهها الاتجاه الصحيح، لتحقيق الأمل المعقود عليه في بناء مجتمع حديث(٢١).

ثانياً: محددات التنمية في المجتمع المصري

يجد المتتبع لأيديولوجية التنمية خلال عهد الرئيس "عبد الناصر" وبخاصة منذ منتصف الخمسينات قد استندت إلى توجه اشتراكي قوامه الاقتصاد الموجه القائم على أساس الدور المركزي والقطاع العام، فقد كانت أيديولوجية التنمية في عهد الرئيس "السادات" وبخاصة منذ منتصف السبعينات على النقيض فقد استندت إلى توجه رأسمالي قوامه الانفتاح الاقتصادي وتشجيع القطاع الخاص وتقليص دور الدولة في

الاقتصاد والمجتمع، فإن أيديولوجية التنمية في عهد الرئيس الأسبق "مبارك" تمثلت في محاولة التوليف بين الأيديولوجيتين اللتين سادتا خلال عهدي سلفيه، خاصة وأن كلاً منهما قد سعى إلى تغيير المجتمع المصري سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، ولم يترتب على هذا التوجه التنموي أي نتائج اقتصادية إيجابية، بل إن الأوضاع اتجهت نحو مزيد من التدهور في العديد من القطاعات، وبقيت الأزمة الاقتصادية حادة ومتفاقمة، وتمثلت مظاهرها في: التضخم والبطالة وتدني معدل النمو وعدم التوازن في خطط وبرامج التنمية، وعجز في الموازنة العامة والتبعية الاقتصادية للخارج(٢٢).

وفي ظل سياسة الباب المفتوح أخذ القطاع الخاص دوراً أكبر في الاستثمارات، وتم توسيع الإقراض الرخيص نسبياً لرجال الأعمال. ومع ذلك فقد تركزت أغلب استثمارات القطاع الخاص في نشاطات غير إنتاجية، مثل البنايات الفاخرة والمضاربة في العقارات واستيراد السلع الكمالية، بل ونجح بعض رجال الأعمال في تحويل جزء من القروض إلى حساباتهم الشخصية خارج مصر، وتحول الاقتصاد المصري إلى اقتصاد ريعي يعتمد على مصادر الدخل الخارجية، في الوقت الذي أهملت فيه قطاعاتها الإنتاجية، الزراعة والصناعة، فإجراءات التحرير الاقتصادي لم توجه نحو استراتيجية التصنيع من أجل التصدير وفقاً لنموذج شرق آسيا، وإنما إلى اقتصاد مفتوح سرعان ما فشل في توليد فرص العمل لقوة عاملة كبيرة، بل وقضى على التصنيع(٢٣).

وتعاني مصر من مشاكل مزمنة تتعلق بانخفاض إنتاجية العمال وارتفاع معدلات التضخم، وتمتد الجذور الأساسية لها لتشمل لسياسات الأجور وتعويضات العاملين في الاقتصاد، في كل من القطاعين العام والخاص. ونشير أن محاولة رفع الأجور لتناسب مستوى الأسعار هو في صميم الجدل الدائر حول التآكل في الدخل الحقيقي مقارنة بتكاليف المعيشة، في حين أنه أمر هام لأهداف اجتماعية، حيث أن تعديل الأجور إلى مستوى الأسعار دون زيادة مماثلة في الإنتاجية، قد يكون لها آثار سلبية على الاقتصاد، كما أن معالجة المخاوف بشأن ارتفاع تكاليف المعيشة ينبغي تقييمها بعناية عند تصميم سياسات الأجور نحو تحقيق العدالة الاجتماعية أكثر وزيادة كفاءة العمالة بعد ثورة ٢٥ يناير.في المقابل، يجب أن تتماشي زيادة الأجور والحوافز مع الإنتاج، لخلق فرص عمل والتخفيف من الضغوط التضخمية، مما يؤدي إلى رفع مستوى المعيشة وتحسين رفاه العمال(٢٤).

هناك تاريخ طويل من "المشاركة" في التنمية، وعلى مدى واسع حاولت مجموعة من وكالات التنمية الوطنية والدولية على حد سواء إشراك الأفراد في بعض جوانب التخطيط والتنفيذ. فمصطلح "المشاركة الشعبية" الآن جزء من الإسلوب القياسي للعديد من وكالات التنمية، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والدوائر الحكومية والبنوك(٢٥).

فالأصل في التخطيط للتنمية أنه نشاط إنساني يختص بإدارة الموارد وتنميتها وذلك من خلال التنسيق المسبق للقرارات التي تتخذها الأطراف العامة والخاصة في المستويات المختلفة لاتخاذ القرارات، ولما كان التخطيط نشاطاً إنسانياً، أي ممارسة بشرية. والمقصود بذلك ثلاثة أمور على الأقل، أولها: أن التخطيط نشاط يستند بالضرورة إلى العقل في إدارة شئون الاقتصاد والمجتمع، وأنه يستهدف عقلانية التصرفات ورشادة السلوك في إطار محددات اجتماعية معينة. وذلك قبل تحول القرارات إلى واقع. لا بعد ذلك. وثانيها: أن التخطيط نشاط يعتمد على قاعدة معلومات مستمدة من علوم شتى وأن الأساس فيه هو إجراء الحسابات العلمية على بدائل مختلفة والمقارنة بين نتائجها، ثم اشتقاق السياسات المتوافقة مع البديل المختار منها منطقية. وثالثها: أن التخطيط يتعامل مع الاقتصاد أو المجتمع على أنه يُشكل نسقاً متكاملاً تتفاعل داخله متغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية متعددة، وهذه الطبيعة النسقية للتخطيط تلزم المخططين بالشمولية والتكامل في نظرتهم للأمور وتقييمهم لمجرياتها. وهو ما يقي عمليات صنع القرارات واتخاذها من مزالق النظرات الجزئية غير المترابطة[٢٦].

مجالات التنمية.

- **التنمية الاجتماعية. Social Development**

تُعد التنمية الاجتماعية عملية تغيير اجتماعي تستهدف تغيير الخصائص الاجتماعية للبلاد النامية وتعمل على إزالة المعوقات التي تراكمت عبر السنين، لتقيم تنظيمات جديدة ونظم مستحدثة تفي باحتياجات الأفراد وتلبي رغباتهم وتحقق لهم أكبر قدر ممكن من إشباع تلك الاحتياجات والرغبات، كما أنها تهدف إلى تحقيق أقصى استثمار ممكن من للطاقات والإمكانيات البشرية الموجودة في المجتمع، بحيث تساعد على رفع عجلة التنمية الاقتصادية والسير بها في طريق التقدم والنمو، ويفرق البعض بين مفهوم التنمية الاجتماعية ومفهوم تنمية المجتمع على أساس أن الأول يهتم بالخدمات الاجتماعية الصرفة، أما الثاني فتدخل فيه الخدمات الاجتماعية والخدمات الاقتصادية جميعاً، ويُطبق أساساً في المجتمعات المحلية وبعض المتخصصين، لا يفرقون بين المفهومين على أساس أن التنمية الاجتماعية هي تنمية المجتمع والعكس صحيح[٢٧].

- **التنمية الاقتصادية. Economic Development**

يشير مفهوم التنمية الاقتصادية إلى معنى أوسع مما يتضمنه مفهوم النمو الاقتصادي فمفهوم التنمية الاقتصادية لا يقتصر فقط على حدوث زيادة في الدخل القومي الحقيقي وفي متوسط نصيب الفرد منه في المجتمع بل يتضمن إلى جانب ذلك تغيير جذري في هيكل الإنتاج واستنباط أساليب إنتاجية جديدة ورفع مستويات الإنتاج وتدريب الطاقات البشرية وتغيير هيكل العمالة (نوعيتها)، وتغير أنواع السلع المصنعة، وباختصار فإن التنمية الاقتصادية تعني تغير

جذري في البنيان الاقتصـــادي، وأيضـــاً تغيـــر الهيكل الاجتماعي والتنظيمي والثقافي للأفـــراد، وتعـــديل الســـلوك الاقتصـــادي للمؤسســـات الاقتصادية، وزيادة معدل التحضر في المجتمـــع وتحسن في مستويات الصحة والتعلـــيم، ومـــن التفسير السابق لعملية التنمية الاقتصادية يمكننـــا أن نحدد العناصر التي تنطوي عليهـــا عمليـــة التنمية:

- ضرورة إحداث تغيير جذري في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع بمـــا يضمن رفع الطاقة الإنتاجيـــة ورقـــي الكفاءة الإنتاجية مع مراعاة (التـــدرج) في التغير طالما أن التنمية الاقتصادية عملية (طويلة الأجل وليســـت عمليـــة مؤقتة).
- أن محور اهتمام فـــي عمليـــة التنميـــة ينصب على إحداث زيادة فـــي الخـــل القومي الحقيقي وفي متوسط نصيب من الدخل – وليس الدخل النقدي- بهـــدف إعادة توزيع الدخول بطريقة تضـــمن تحســـن المســـتوى الاقتصـــادي والاجتماعي لأفراد الطبقة الفقيرة.
- حصر إمكانيات الاقتصاد القومي وتحديد أهـــداف وأولويـــات عمليـــة التنميـــة الاقتصادية[٢٨].
- التضمنية والمشاركة الاقتصادية، ويتعلق هذا بدرجة مشاركة مختلف الفئات في النشاط الاقتصادي، ودرجة استفادة هذه الفئات من النمو والتقـــدم الاقتصـــادي المتحقق ودرجة إسهامها فيـــه، حيـــث تعكس التضمينية نوعاً من العدالة لكنها لا تتعلق بجانب التوزيع فقـــط، وإنمـــا وبدرجة أهم، بالإسهام والمشاركة فـــي العمل الإنتاجي والاقتصادي. ويمثـــل توسيع دائرة الاقتصاد الرسمي، وزيادة إسهام المشروعات الصغيرة ومتناهيـــة الصغر وانـــدماجها فـــي الاقتصـــاد، وتحسين التنمية في المناطق المحرومة والمهمشة[٢٩].

- **التنميـــة السياســـية. Political Development**

إن مفهوم التنمية السياسية هـــو مفهـــوم حديث وهو يعنـــي تنشـــئة اليـــافعين والشـــباب وتهيئتهم سياســـياً للمشـــاركة الفاعلـــة سياســـياً للمشاركة الفاعلة في الحياة العامـــة، وتمكيـــنهم ليصبحوا مواطنين مدركين لمسئولياتهم وحقوقهم وواجباتهم، ملتزمين بالقيم الأساسية والديمقراطية والمبادئ السياسية للمجتمع والدولـــة، مـــالكين للمعارف والمهارات الأساسية اللازمة للمشاركة الفاعلة في الحياة السياسية، ومن أجل المزاوجة بين النظرية والتطبيق في التنمية السياسية في أي مجتمع، فلابد من توافر مقومات وشروط رئيسة أهمها: إطلاق الحريات بين جميع فئات المجتمع الواحد، بعيداً عن الخوف والإرهـــاب الفكـــري، ووجود تعددية سياسية وفكريـــة ضـــمن إطـــار الثوابت، وتحقيق المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين، وقيام أحزاب سياسية قوية، لديها دور مؤسسات المجتمع المـــدني والمـــرأة

والشباب في الحياة السياسية، وسن تشريعات وقوانين تحمي حقوق الأفراد، ومن أجل إنجاح التنمية السياسية ينبغي للجميع العمل لخلق الظروف الملائمة، وهذه ليست مسئولية الحكومة فقط بل مسئولية الجميع(٣٠).

وعلى ذلك فإن التنمية السياسية بتعريفاتها المختلفة تحمل من المفاهيم التي يجب أن تخدم بالتالي التنمية الشاملة، بمعنى أن التنمية السياسية هي إحدى صيغ التنمية النوعية المتخصصة، وهي عملية يتم من خلالها تنمية قدرات أفراد المجتمع لمواجهة كل ما يعوق الوصول إلى مستوى أفضل. تحرص البنية السياسية على التنمية الشاملة لكافة شرائح المجتمع للعمل سوياً لمواجهة المشكلات الداخلية والخارجية بشكل علمي وواقعي، ولهذا لابد من التركيز على جانب التثقيف للوصول بأفراد المجتمع لدرجة القدرة على التفكير من جهة، وترسخ المساواة والتعامل بروح قيم الديمقراطية من جهة اخرى، ولا يمكن لما ورد أن يتحقق إذا لم يكن هناك ترسيخ لما يُسمى بثقافة الثقة والحوار بين النظام السياسي والمواطن(٣١).

- **التنمية الإدارية. Administrative Development**

لقد أُهملت التنمية الإدارية في الوطن العربي إهمالاً كبيراً، ونحن نرى تخلف الأجهزة الإدارية بشكلٍ أصبح يُشكل عائقاً للتنمية، بل إن الأمر قد بلغ في الدول العربية بأن يُستورد خبراء أجانب لإدارة المشاريع التنموية، فالافتقار للتنمية الإدارية أثر كثيراً على التنمية الاقتصادية وأدى إلى مجموعة من السلبيات في مجمل المشاريع التنموية وأهمها: سوء الاختيار والإعداد، التأخير في تنفيذ المشاريع التنموية، ارتفاع الكلفة، وأخيراً سوء التنفيذ، فالإدارة السيئة والبيروقراطية الموجودة، لم تؤد إلى تعطيل الجهود التنموية وإهدار الموارد فقط بل ساهمت في تعطيل الكفاءات العلمية في أخذ دورها الفاعل، ولعل هذا كله نتيجةً لمعارضة الأجهزة الإدارية الحالية بالقيام بأي إصلاح إداري يساعدها على تقليل الهدر وزيادة الكفاءة الإنتاجية للمشاريع التنموية(٣٢).

والتنمية الإدارية هي الجهود التي يجب بذلها باستمرار لتطوير الجهاز الإداري في الدولة، لرفع قدراته الإدارية لتمكينه من القيام بوظائف الدولة بشكلٍ عام، وبوظائف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بشكلٍ خاص، وتمثل التنمية الإدارية أحد الأبعاد الرئيسية للتنمية الشاملة فهي مازالت المدخل الضروري لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة، فإصلاح قطاعات الإدارة وتنميتها يعتبر أحد الأهداف الاستراتيجية الأكثر إلحاحاً ضمن أي استراتيجية عامة للتنمية، وذلك لما للإدارة من تأثيرات حاسمة على مسيرة التنمية ونوعيتها، فالنجاح في تحقيقها لن يكون ممكناً إلا من خلال مؤسسات ومنظمات تكون قادرة ومسئولة على تحديد التناسق والترابط بين النسق الاجتماعي الكلي والنسق الإداري، وقادرة على تحديد السياسات العامة وإجراء التغيرات الضرورية لتحقيق الأهداف المحددة من خلال طاقات العمل

الخلاق على كل مستويات العمل الإداري، وهذا يعني أن يتم اختيار القيادات الإدارية في المؤسسات على أساس الكفاءة والقدرة على المبادرة والتطور واكتساب مهارات جديدة، وتوجيه الجهود لتحسين وتنمية قدرات الإداريين والعاملين(٣٣).

- **التنمية البشرية.** Human Development

تهدف التنمية البشرية إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الأفراد، ومن حيث المبدأ هذه الخيارات بلا حدود وتتغير بمرور الوقت، أما من حيث التطبيق، فقد تبين أنه على جميع مستويات التنمية، تتركز الخيارات الأساسية في ثلاثة: هي أن يحيا الأفراد حياة طويلة خالية من العِلل، وأن يكتسبوا المعرفة، وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة، وما لم تكن هذه الخيارات الأساسية مكفولة، فإن الكثير من الفرص الأخرى سيظل بعيد المنال، بيد أن التنمية البشرية لا تنتهي عند هذا الحد. فهناك خيارات إضافية يهتم بها الكثير من الناس وهي تمتد من الحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إلى فرص الخلق والإبداع، واستمتاع الأشخاص بالاحترام الذاتي، وضمان حقوق الإنسان(٣٤).

ويُلاحظ في هذا الصدد أن التنمية البشرية لها جانبان هما: جانب تكوين القدرات وجانب الاستفادة من هذه القدرات. وفيما يتعلق بالجانب الأول فالتنمية البشرية تعني تكوين القدرات من خلال الاستثمار في التعليم والصحة والتدريب. أم الجانب الثاني فهو يعني الاستفادة الكاملة من هذه القدرات فيما ينفع الإنسان، أي استخدام القدرات البشرية في زيادة الإنتاج، والتمتع بالفراغ، والمشاركة في الشئون السياسية والاجتماعية والثقافية. ومن ثم فإن الإنسان هو محور عملية التمية، ووسيلتها وهدفها(٣٥).

- **التنمية البيئية Environmental Development**

تكمن العلاقة بين البيئة والتنمية، فالبيئة هي التي تحدد شكل التنمية ومضمونها، في أن التنمية تعتبر في حد ذاتها وسيلة للإرتقاء بمستوى الإنسان، فالموارد الطبيعية والبشرية هي مدخلات التنمية ومخرجاتها في الوقت ذاته، وهناك اعتقاد قاصر وهو أن الإمكانية المطلقة للبيئة قادرة على الوفاء باحتياجات الإنسان من الموارد الطبيعية، حيث أدت التنمية التقليدية والتي اعتمدت على تكنولوجيا غير مناسبة إلى استنزاف لموارد البيئة الطبيعية، أو في العمليات التحويلية لهذه الموارد إلى سلع وخدمات ضرورية للتنمية مما تسبب في إحداث التلوث بأنواعه المتعددة، فلم تلتزم هذه التنمية بمحددات في أساليب التنمية ذاتها من حيث استخدامها لموارد البيئة بشكل غير طبيعي بالإفراط في استخدام الموارد الطبيعية واستنزافها وكسر الديناميكية الطبيعية للسلاسل الغذائية المسئولة عن تكوين هذه الموارد، الأمر الذي أدى إلى نضوب الكثير منها وأصبح ما تبقى من الموارد الطبيعية مع استمرار السياسات مهدداً بالانتهاء(٣٦).

ذلك أن مشاريع التنمية التي قام بها الإنسان في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية قد تسببت في حدوث الكثير من التغيرات التي ألحقت أضراراً بالبيئة ولهذا السبب داعت الأمم المتحدة إلى عقد مؤتمر للبيئة والتنمية عام ١٩٩٢ بريودي جانيرو بالبرازيل أُطلق عليه مؤتمر " قمة الأرض" ففكرة التنمية المستدامة تقوم على الرشد والترشيد والعقلانية في تحقيق التنمية بكل أشكالها، فهي تسعى لتحقيق التوازن بين تحقيق النمو الاقتصادي وبالمقابل الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية[٣٧]، كما تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

١- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان.
٢- احترام البيئة الطبيعية.
٣- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة.
٤- تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد.
٥- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع.
٦- إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع[٣٨].

تحديات التنمية في المجتمع المصري.

لتحديد ملامح استراتيجية التنمية في مصر سوف نواجه تحديات أساسية لابد من أن نتعامل معها، وهنا تكمن أهمية التخطيط للتنمية لوضع رؤية أفضل لمستقبل التنمية:

- الزيادة السكانية، وهو بمثابة تحدٍ جوهري للدولة.
- ضعف قاعدة الموارد الطبيعية الموجودة حالياً، سواء كانت الأرض الزراعية أو غيرها.
- إنخفاض معدل الإدخار المحلي على المستوى القومي ومدى قبول الاستثمار الأجنبي.
- قصور الخدمات الحكومية والخدمات الاجتماعية العامة وتحديداً في الريف والصعيد[٣٩].

وتُعد ظاهرة عدم الاستقرار السياسي – وهي من أهم معوقات التنمية – سمة ملازمة لدول العالم الثالث تقريباً، وهي تلعب دوراً كبيراً في دفع الحكومات إلى مضاعفة الإنفاق على التسلح وتكوين المؤسسات الأمنية لقمع المنشقين، وفرض سيادتها داخلياً، أدى ذلك بطبيعة الحال إلى استنزاف معظم مواردها وإبقائها ضمن دائرة الفقر والتخلف، كما أدى إلى فقدان المستثمرين الوطنيين على تهريب أموالهم إلى الخارج[٤٠].

ثالثاً: الشباب والتنمية .. بين الواقع والرؤى المستقبلية

يُعد الشباب عصب الأمة، وهم الشريحة المنوط بها النهوض بالدولة وإحداث التنمية

والابتكار والاختراع والتقدم. ويفترض في تلك الشريحة أن تكون منتجة بصورة فعالة، بمعنى أن يمثل الشباب في هذه الشريحة القوة العاملة القادرة على قيادة العملية الإنتاجية في المجتمع، وأن يناط بها إعالة الشرائح العمرية الأدنى والأعلى، وإذا كان قطاع الشباب يقع على عاتقه جهود التنمية في المجتمعات وكذلك عبء التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فعلى المستوى الواقعي يُعد الشباب وجهين لعمة واحدة، فمن ناحية يؤدي الخلل في الأنظمة الفرعية للتعليم والثقافة والإعلام والخدمة المدنية، فضلاً عن الفجوة الجيلية والفراغ الفكري والسياسي إلى كون الشباب قوة اجتماعية مليئة بمشاعر الإحباط أو الاغتراب أو اليأس وهذه هي البيئة المثلى لثقافة العنف، ومن ناحية أخرى الشباب قوة ورأس مال وثروة بشرية هائلة إذا أستثمر بحكمه ووعي وتخطيط علمي واعٍ ومستنير لطاقاتهم وترشيدها وتوجيهها الاتجاه الصحيح، لتحقيق الأمل المعقود عليه في بناء مجتمع حديث(٤١).

وبدأ الاهتمام بقضايا الشباب نظراً إلى ما يمثله الشباب من قوة للمجتمع ككل، إذ أنها الفئة العمرية التي يكاد بناؤها النفسي والثقافي أن يكون مكتملاً على نحو يمكنها من التكيف والتوافق والتفاعل، والاندماج والمشاركة، في تحقيق أهداف المجتمع وتطلعاته وإنجازاته. والحقيقة أن المكانة المعاصرة التي يشغلها الشباب في كافة المجتمعات يمكن النظر إليها بوصفها نتاج للتغيرات الاجتماعية والسياسية والديمجرافية، والتعليمية، كما أن هذه المكانة قد انبثقت وتحددت من خلال الفلسفات والتيارات السياسية والثقافية وأصبحت تُشكل سمة العصر، ولقد ترتب على هذه المكانة التي يمثلها الشباب في بناء المجتمع المعاصر، نتائج بالغة العمق انعكست على مختلف مكونات بناء المجتمع، ويتأثر معدل التغير في المجتمع وإيقاعه تأثراً مباشراً بأوضاع الشباب في المجتمع والوظائف المتعددة التي يؤديها الشباب في مختلف قطاعاته. ولذا تكمن أهمية الشباب بالنسبة للمجتمع فيما يمثله الشباب من مصدر للتجديد والتغيير، فهم عادةً ما يرفعون لواء الحديث من السلوك والعمل، من خلال القيم الجديدة، التي يتبناها الشباب، والتي عادة ما تدخل في مواجهة مع ما هو سائد من قيم تقليدية، ولهذا يُعد الشباب مصدر التغيير الثقافي والاجتماعي في المجتمع ككل(٤٢).

وهو ما يعني عملياً أن أولوية السياسات العامة في مصر هي العودة للأداء الاقتصادي لسنة ٢٠١٠. وللنموذج الاقتصادي الذي تأسس في السنوات الأخيرة من حكم مبارك، والذي كان بالفعل ناجحاً في توليد معدلات نمو مرتفعة بلغ متوسطها السنوي بين ٢٠٠٤ و٢٠١٠ نحو ٦% وكان جاذباً لاستثمارات أجنبية وصلت إلى عشرة مليارات دولار قبل اندلاع الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨ مباشرة، كما شهد ارتفاعاً غير مسبوق في الصادرات الصناعية وغير الصناعية. ورغم الاحتفاء بما اعتبر نجاحاً على مستوى المؤشرات الكلية لذلك النموذج القائم

على منطلقات نيوليبرالية إلا أنه قد أثبت، أنه مثلما ولَّدَ معدلات نمو مرتفعة، فقد عجز عن تحقيق التنمية لقواعد عريضة من المصريين، ما أسهم في تأجيج الصراع الاجتماعي، وتعميق أزمة شرعية النظام السياسي، ممهداً السبيل أمام اتساع الاحتجاج الاجتماعي في صورة الإضرابات العمالية منذ ٢٠٠٤، ثم الاحتجاج السياسي في ٢٠١١، والذي أطاح بنظام مبارك وأسلم البلاد لموجة من الاضطرابات والعنف السياسيين غير المسبوقين في تاريخها الحديث(٤٣).

وبناءً على ما سبق، فإن التدخل الحكومي يثير الكثير من التساؤلات في عملية التنمية؛ لما يُقال عن عيوب تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي، إلا أنه من المُسَلم به أن التنمية لا تحدث بطريقة عفوية بل لابد من وضع الخطط اللازمة لذلك بطريقة علمية وموضوعية مدروسة، ومتابعتها وإزلة العقبات التي قد تقف في طريق التنمية، مثل قلة المدخرات، وعدم وجود رأس المال اللازم لعمليات التنمية وغيرها من العقبات، فعلى الحكومة التدخل بوضع الحلول، والخطط البديلة، وتفهم ذلك بطريقة مرنة تتلاءم وظروف المجتمع. ويجب عند وضع أي خطة للتنمية أن توضع على ضوء الإمكانيات المتاحة، والحاجت والقيود الاقتصادية والاجتماعية بكل مرحلة من مراحل التنمية، وذلك من خلال وضع أهداف معينة لكل مستويات الإنتاج والاستهلاك والاستثمار، واستغلال الموارد لتحقيق أغراض التنمية مراعياً أن يكون هناك تنسيق بين الأهداف، وأن تكون القرارات الاقتصادية غير متباينة لتحقيق نمو عاجل، وأمام هذه الخصائص التي تميز اقتصاديات الدول المتخلفة يظهر التخطيط كضرورة موضوعية لهذه الاقتصاديات، لذلك يُعد التخطيط الشامل للتنمية شرطاً لتحقيق التنمية لهذه الدول(٤٤).

رابعاً: نتائج الدراسة

١- أشارت نتائج الدراسة إلى تفوق تمثيل الذكور عن الإناث، بواقع ٥٦.٧% في مقابل نسبة ٤٣.٣% من الإناث، كما أوضحت أن نسبة ٨٦% من إجمالي العينة، تُمثل الفئة العُمرية (أقل من ٣٠)، يليها من حيث الترتيب، الفئة العُمرية (٣٠ – ٣٥)، بنسبة ٧.٧%، يليهم الفئة العُمرية (٣٥ – ٤٠)، بنسبة ٦.٣ %، وأكدت على أن غالبية أفراد العينة يمثلون فئة "أعزب" وفقاً للحالة الاجتماعية، بنسبة ٨٩.٧%، بالإضافة إلى ارتفاع المستوى التعليمي لعينة الدراسة بنسبة ٩٤.٢% من الحاصلين على مؤهلٍ عالٍ، وأثبتت نتائج الدراسة إلى ارتفاع نسبة المبحوثين الذين لا يعملون بنسبة ٨٩.٥%، وهذا ما يؤكده إنخفاض دخل معظم أفراد العينة ما بين (١٠٠٠ – ١٥٠٠) جنيه، بنسبة ٤٧.٨%، مما يدل على أن الوضع الاجتماعي الاقتصادي لأكبر من ثلثي العينة بنسبة ٦٩.٣% متوسط.

٢- أكدت نتائج الدراسة علـى أن مشـكلة البطالة من أهم المشكلات المؤثرة على الشباب باعتبارهم أكثر الفئـات التـي تحتاج للعمل وبناء حياتهم، يترتب عليها مشكلة الفقر، أيضاً انعدام الأمن وانتشار البلطجة، وفي ظل هذه النتائج أكد غالبية أفراد العينة بأن جميع المشكلات السابقة تؤثر وبشكل كبير على الشباب بنسـبة ٩٤.٦%، مما يشير إلى أنهـا تعـوق وبشكل كبير الشـباب وتحـد مـن أداء مهامهم في تنمية المجتمع علـى أكمـل وجه.

٣- بينت الدراسة أن أهم التحـديات التـي تواجه الشباب في المجتمـع، التهمـيش بنسبة ٨٩.١%، وهـذا يـدل علـى أن الشباب يشعرون بعـدم أدائهـم الـدور المنوط بهـم وأنهـم مهمشـون داخـل المجتمع، يلي تلك التحـديات البطالـة وسـوء الوضـع الاقتصـادي بنسـبة ٧٠.٢%، مما يشير إلى أهمية العمـل بالنسبة للشباب، يلهم الفساد، وأخيراً عدم الأمن بنسبة ٣٤.٧%.

٤- أبدى أفراد عينة البحث رأيهم بعدم إفادة تشجيع الاقتصاد الحُـر والاسـتثمارات المجتمع بعد ثـورتي ٢٥ ينـاير و ٣٠ يونيو بنسبة ٦٩.٤%، مقابـل ٣٠.٦% وافقوا على أنه أفاد المجتمع.

٥- أكدت الدراسة أن هناك العديد من النتائج المترتبة على تشجيع الاقتصـاد الحُـر والاستثمارات بعد ثورتي ٢٥ يناير و٣٠ يونيو، حيث جاء في المرتبة الأولى حل بعض المشكلات الأساسية التي يعـاني منها المواطن، بنسـبة ٤٨.١%، يليهـا ارتفاع نسبة الاستثمارات بشكل ملحوظ بنسبة ٣٥.١%.

٦- عَبَّر أفراد العينة عن رأيهم حول إفادة سياسة الخصخصة المجتمع والمواطن، حيث أكد غالبيـة المبحـوثين بنسـبة ٨٩.٣%، أنهـا لـم تفيـد المجتمـع والمواطن، مقابل مقابل ١٠.٧% أفادوا بأنها أفادت المجتمع والمواطن، ويشـير هذا إلى عدم إقتناع المبحوثين بفائدة بيع القطاع العام وخصخصته، بل يؤكد ذلك إلى دعمهم المباشـر للقطـاع العـام وتنميته بما يواكب متطلبـات العصـر وأساليب التنمية الحديثة.

٧- توصلت الدراسة إلى أسباب تعثر جهود التنمية في المجتمع، حيث أكـد غالبيـة المبحوثين بنسبة ٩٤.٧%، أن تهمـيش الشباب وعدم إشـراكهم فـي عمليـات التنمية، من أهم الأسباب، يليها غيـاب الرؤية الواضحة التي يتم على أساسـها بناء خطط التنميـة، بنسـبة ٨٩.٣%. أيضاً توجيه الاستثمارات الأجنبية فـي مصر تجاه القطاع الخدمي أولاً ثم قطاع الإنتـاج، بنسـبة ٦٩.٨%، وذكـر المبحوثون أن الفساد الإداري في مختلف القطاعات يمثل نسبة ٧٩.٩%، وعـدم

الاستفادة المُلى من رأس المال البشري بنسبة ٤٧.٥%.

٨- أشارت الدراسة أيضاً إلى أهم الاستراتيجيات التي يجب أن تعمل على زيادة النمو الاقتصادي في المجتمع، إشراك الشباب في وضع الخطط التنموية للمشروعات القومية ووتنفيذها، بنسبة ٩٤.١%، ووضع قوانيين ومعايير أساسية لاختيار نسبة معينة من الشباب للتعيين في أي مشروع قومي ومنحهم فرص اتخاذ القرار في المواقع القيادية الهامة، بنسبة ٨٣.٣%، كما أكدت على تفعيل دور الرقابة الإدارية على مختلف أجهزة الدولة، بنسبة ٦٠.٦%، وتوجيه الاستثمارات الأجنبية نحو القطاع الإنتاجي العيني بدلاً من الخدمي، بنسبة ٤٨.٤%.

٩- كما أكد أفراد العينة على أهمية إعادة الإنفاق بطريق سليم وتوجيه ميزانية الدولة في اتجاه تنموي، ومعالجة سلبيات الإدارة على مستوى الدولة لوضع حلول جذرية المشكلات الموجود على أسس وقواعد علمية مدروسة.

١٠-بينت الدراسة وفقاً لرأي أفراد العينة، أن الدور الذي يقوم به الشباب غير مفعل، رغم إقرارهم التام بأهمية دور الشباب، إلا أنهم أكدوا أيضاً أنه طالما الشباب بعد عن المشاركة في إدارة الدولة ومواقع اتخاذ القرار فليس له دور يذكر.

١١-أكدت الدراسة على أن هناك دور أساسي لإشراك للشباب في تنمية المجتمع المصري، حيث جاء في المرتبة الأولى أنه يزيد من استجماع طاقات الشباب وتوحيدها وتوظيفها نحو أهداف تنمية المجتمع، بنسبة ٨٧.٧%، أيضاً أنه يعمل على إعداد وتنفيذ الخطط التنموية بدقة وكفاءة، بنسبة ٨٦.٤%، بالإضافة إلى أنه يساهم في زيادة معدلات التنمية في المجتمع، بنسبة ٥١.٢%، كما أنه يؤدي إلى رفع حس المسؤولية والانضباط لدى الشباب من خلال عملية اتخاذ القرارات المصيرية، بنسبة ٣٩.١%، وأخيراً يزيد من إطلاق المبادرات الشبابية؛ لتقديم خدمات طوعية تساهم في تقدم المجتمع وحل مشكلاته، بنسبة ٣٠.٢%.

١٢-أوضحت الدراسة أن أهم أسس تنمية الشباب في المجتمع، تتمثل في محو أميتهم وتعليمهم، تأسيسهم وتنميتهم فكرياً المشاركة من الصغر، وإعطائهم فرصة للعمل في المحليات وتحمل المسئولية، بالإضافة إلى تفعيل كوتة الشباب لتمكينهم من المشاركة في انتخابات المحليات والمجالس النيابية المختلفة.

١٣-أثبتت الدراسة أن أسس تنمية للشباب في المجتمع أيضاً، تتمثل في تدريبهم

على اتخاذ القرار وتأهيل الكوادر منهم عملياً، بنسبة ٧٥.٤%، يليها تذليل العقبات أمام الشباب وعدّهم كعنصر فاعل في التغيير داخل المجتمع، بنسبة ٧١.٤%، ثم تعزيز المشاركة السياسية الفاعلة للشباب في الانتخابات المختلفة، بنسبة ٥٤.٧%، أيضاً تضمين نص دستوري يؤكد على تمكين الشباب من مواقع اتخاذ القرار، بنسبة ٦٣.٩%، يليها عمل ورش عمل وندوات تثقيفية لتنمية الوعي لدى الشباب، بنسبة ٤١.٨%، ثم تبني الحكومة لاستراتيجيات تعمل على تنمية قيم الانتماء والمواطنة لدى الشباب، بنسبة ٣٨.٤%، أيضاً إشراك الشباب في إعداد الخطط التنموية اللازمة لبناء المجتمع، بنسبة ٢٨.١%.

١٤-أوضحت الدراسة أن هناك تأثير كبير لدور الشباب في تنمية المجتمع، واستفادة كبيرة من طاقات الشباب الجسمانية والثقافية، شريطة أن يتم توجيهها التوجيه الصحيح.

١٥-أكدت الدراسة على أهمية تدعيم الشباب وتنمية قدراته، ووضع أسس لإدارة طاقاته، من أجل الاستفادة منهم في تنمية المجتمع.

مقترحات الدراسة

- عمل دورات تدريبية للشباب الخريجين لتنمية مهاراتهم وفقاً لتخصصاتهم المختلفة.
- وضع قانون بتخصيص نسبة محددة للشباب للتعيين في المشروعات القومية.
- عمل حوار مجتمعي حول القضايا القومية التنموية وإشراك الشباب في وضع الخطط التنفيذية لها.
- تشجيع الشباب على تنفيذ المشروعات والصناعات الصغيرة وتوجيههم إلى قطاع الإنتاج العيني بدلاً من القطاع الخدمي، بالإضافة إلى تيسير منحهم القروض وتخفيض نسبة الفوائد عليها بالاتفاق مع البنوك، لجذبهم نحو تلك المشروعات.

المراجع

(١) جوناثان تيرنر، بناء نظرية علم الاجتماع، ترجمة: محمد سعيد فرح، الطبعة الثانية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص ٢١٥.

(٢) سامية حسن الساعاتي، الثقافة والشخصية حوار لا ينتهي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ٣٠٣.

(٣) جوناثان تيرنر، مرجع سابق، ص ٢٢٠.

(٤) بشيري فايزة وبوترعة باتول، دور الخدمات الاستشارية في تحسين كفاءة رأس المال البشري (دراسة ميدانية بمجمع صيدال فرع فرمال قسنطينة)، رسالة

ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة قسنطية، ٢٠١٣، ص ص ١١٦ – ١١٧.

(٥) محمد مصطفى محمود، الاستثمار في رأس المال البشري في العائدالاقتصادي، ٢٠١٤/٦/١٨، ص ص ٥-٦.

http://www.hrdiscussion.com/attachment.php?attachmentid=5512&d=1283986421

(6) Gene Pease and others, Human Capital Analytics 'How to Harness the Potential of your Organization's Greatest Asset', John Wiley & Sons Inc., *Hoboken*, New Jersey, 2013, P. 28.

(٧) أعضاء هيئة التدريس قسم الاجتماع كلية الآداب جامعة الإسكندرية، الطفل والشباب في إطار التنمية الاجتماعية والاقتصادية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٢، ص ١١٨.

(٨) هدى عبد الجليل يوسف بلاط، تأثير التغيرات المجتمعيةعلى قيم الشباب دراسة ميدانية على عينة من طلاب جامعة المنصورة، رسالة دكتوراة (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة المنصورة، ٢٠٠٨، ص ٢٣.

(٩) محمد عاطف غيث ومحمد علي محمد، دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٧، ص ١٩.

(١٠)محمد نبيل جامع، علم الاجتماع المعاصر ووصايا التنمية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٩، ص ٥٧٥.

(١١)علي غربي وآخرون، تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٣٢.

(١٢)أحمد زايد، الثقافة كمدخل للتنمية الشاملة، المؤتمر الرابع للمجلس القومي للمرأة "المرأة المصرية والأهداف الإنمائية للألفية"، ١٥ – ١٦ مارس ٢٠٠٤، الطبعة الأولى، مطابع الشرطة للنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٤، ص ١٠٧.

(١٣)عبد الله بن سعيد بن محمد آل عبود، قيم المواطنة لدى الشباب وإسهامها في تعزيز الأمن الوقائي، الطبعة الأولى، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠١١، ص ١٧١.

(١٤)علي ليلة، الشباب في عالم متغير: تأملات في ظواهر الإحياء والعنف، مرجع سابق، ص ص ١٥٨ – ١٦٢.

(١٥)نهى إبراهيم سلامه إبراهيم، التفق الإعلامي المرئي وتأثيره على العلاقات الاجتماعية للشباب "دراسة سوسيولوجية على طلاب جامعة المنصورة"، رسالة دكتوراة (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة المنصورة، ٢٠١٣، ص ص ١٨١ – ١٨٢.

(١٦)ناجية مصطفى عمارة صالح، تأثير استخدام الإنترنت على الشباب الجامعي"دراسة ميدانية على طلاب جامعة الزاوية بليبيا"، رسالة ماجستير (غير

منشورة)، كلية الآداب، جامعة المنصورة، ٢٠١٣، ص ص ٩٤ – ٩٥.

(١٧)المرجع السابق، ص ٩٥.

(١٨)أميمة أبو الخيـر، الشـباب والاسـتثمار الاجتماعي: دراسة حالة على عينـة مـن مديري مؤسسات المجتمع المدني، المؤتمر السنوي الثالث عشر"الاستثمار الاجتمـاعي ومستقبل مصر"، ٢٩ –٣١ مـايو ٢٠١١، المركـز القـومي للبحـوث الاجتماعيـة والجنائية، القاهرة، ٢٠١٤، ص ص ٤٠١ – ٤٠٢.

(١٩)ثقافة الشباب المصري، مركز الدراسـات المستقبلية بمركز المعلومات ودعم اتخـاذ القرار، قضايا مستقبلية، العدد ٢، القاهرة، نوفمبر ٢٠٠٦، ص ١١.

(٢٠)خالد محمد الزواوي، البطالة فـي الـوطن العربي المشكلة والحل، الطبعـة الأولـى، مجموعة النيل العربية للنشـر، القـاهرة، ٢٠٠٤، ص ٦٠.

(٢١)نهى إبراهيم سلامه إبراهيم، مرجع سابق، ص ص ١٧٩ – ١٨٠.

(٢٢)حسنين توفيق إبراهيم، الدولة والتنمية فـي مصر: الجوانـب والمتغيـرات السياسـية (دراسة مـن منظـور مقـارن)، مركـز دراسات وبحوث الـدول الناميـة، كليـة الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠، ص ص ٢٤٦ – ٢٤٧.

(٢٣)نادية رمسيس فرح، الاقتصـاد السياسـي لمصر دور علاقات القـوة فـي التنميـة، ترجمة: مصطفى قاسم، الطبعـة الأولـى، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٠، ص ص ٦٠ – ٦١.

(24) Magda Kandil, Human Capital in Egypt, The Road to Sustainable Development, 1st edition, The American University in Cairo, Cairo, 2013, P. 5.

(25) Jules N. Pretty and Ian Scoones, Institutionalizing Adaptive Planning and Local Level Concerns: Looking to the Future, chapter in: Nici Nelson and others, Power and Participatory Development Theory and Practice, Intermediate Technology Publications, London, 1995, P. 159.

(٢٦)إبراهيم العيسوي، التخطيط للتنمية والتغير الاجتماعي في مصر خلال نصف قـرن: ١٩٥٢ – ٢٠٠٢، المؤتمر السنوي الخامس "التغير الاجتماعي في المجتمع المصـري خلال خمسين عامـاً"، المركـز القـومي للبحوث الاجتماعية والجنائيـة، ٢٠ – ٢٣ أبريل ٢٠٠٣، المجلـد الأول، القـاهرة، ٢٠٠٣، ص ص ١١٠ – ١١١.

(٢٧)محمد الشربيني جبر محمـد داود، تحليـل سوسيولوجي لدور ديمقراطية الصفوة فـي تحقيق أهداف التنمية والتحـديث دراسـة ميدانية على أعضـاء المجلـس الشـعبي المحلي بمدينة المنصورة، رسالة ماجستير (غير منشـورة)، كليـة الآداب، جامعـة المنصورة، ٢٠١١، ص ٦٣.

(٢٨)هشام محمود الأقداحي، مشكلات التنميـة والتخطـيط فـي التجمعـات الجديـدة

والمستحدثة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ٢٠١٠، ص ١٠.

(٢٩) أحمد صقر عاشور، إصلاح حوكمة التنمية في مصر، مركز العقد الاجتماعي، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٣١.

(٣٠) أنور البطيخي، البحث العلمي ودوره في التنمية، فصل في: إسماعيل سراج الدين وآخرون، أسس التحديث والتنمية العربية في زمن العولمة، الطبعة الأولى، مؤسسة عبد الحميد شومان والمؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان، ٢٠٠٩، ص ٣١.

(٣١) محمد المقداد، النظام السياسي الواقع والإصلاحات المطلوبة، فصل في: شملان العيسى وآخرون، الإصلاحات السياسية في العالم العربي، أوراق عمل ووثائق الندوة الثالثة المنعقدة في ٢٤ – ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٤، سلسة الندوات الاستراتيجية والمستقبلية، مركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، جامعة الكويت، العدد الأول، ٢٠٠٥، ص ٣٤.

(٣٢) سلمان رشيد سلمان، العلم والتكنولوجيا والتنمية البديلة، الطبعة الأولى، دار الطليعة للنشر، بيروت، ١٩٨٦، ص ص ٨٠ – ٨١.

(٣٣) محمد منير حجاب، الإعلام والتنمية الشاملة، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر، القاهرة، ١٩٩٨، ص ص ٩٦ – ٧٠.

(٣٤) جورج القصيفي، التنمية البشرية: مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون، فصل في: محمد عابد الجابري وآخرون، التنمية البشرية في الوطن العربي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥، ص ٩٠.

(٣٥) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، ١٩٩٩، ص ٤٩.

(٣٦) محمود محمد محمود وأحمد عبد الفتاح ناجي، التنمية في ظل عالم متغير، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٤٣٣.

(٣٧) مختار رحاب، العلوم الاجتماعية والتنمية المستدامة: دعوة من أجل اعتماد أنثربولوجيا شاملة، المجلة العربية لعلم الاجتماع، التنمية البشرية ومجتمع المعرفة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، العدد الثامن، يوليه ٢٠١١، ص ١٠٩.

(٣٨) عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط، التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر، عمان، ٢٠٠٧، ص ص ٢٨ – ٣٠.

(٣٩) عبد الفتاح الجبالي، مقومات ومحاور التنمية المستقبلية في مصر، في: مصطفى أحمد مصطفى ومحمود عبد الحي صلاح، تنمية مصر "رؤية مستقبلية"، أعمال ندوات معهد التخطيط القومي، القاهرة، يوليو ٢٠٠٢، ص ٧٣.

(٤٠)محمد الهادي صالح الأســود، مشــكلات التنمية في البلدان النامية، مجلــس الثقافــة العام، طرابلس، ٢٠٠٦، ص ٤٤.

(٤١)نهى إبراهيم سلامه إبراهيم، مرجع سابق، ص ص ١٧٩ – ١٨٠.

(٤٢)سامية حسن الساعاتي، علم اجتماع المرأة رؤية معاصرة لأهــم قضــاياها، الهيئــة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ١٠٠.

(٤٣)عمرو عادلي، دور الدولة الاقتصادي فــي تصميم نموذج التنمية في مصــر، مجلــة الديمقراطية، العدد ٥٧، يناير ٢٠١٥، ص ٩٨.

١. هشام مصــطفى الجمــل، دور المــوارد البشرية في تمويل التنمية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي الوضعي دراســة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الإســكندرية، ٢٠٠٦، ص ٥٦.